مسح الأسلحة الصغيرة

MPOME
MAKING PEACE OPERATIONS MORE EFFECTIVE

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

ورقة إحاطة

يونيو/ حزيران 2018

مراقبة تدفق الأسلحة غير الشرعية

دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

هولغير اندرز

المساهمون في العمل

محرر السلسلة: مات جونسون
(matt.johnson@smallarmssurvey.org)

محرر النسخة: أليكس بوتر
(alex.potter@mweb.co.za)

المدقق اللغوي: ستيفاني هيتسون
(readstephanie@ymail.com)

الترجمة إلى العربية: محمد صالح عياد
(mohammadayyad81@yahoo.com)

المدقق باللغة العربية: يحيى الحطماني
(shooting_star398@yahoo.com)

التصميم: واثق زيدان
(watheqz@gmail.com)

نبذة عن المؤلف

هولغير اندرز هو أحد كبار الباحثين في مجال السيطرة على الأسلحة، ويتمتع بخبرة ميدانية واسعة في تحديد وتقفي أثر تدفقات الأسلحة غير الشرعية في سياق النزاعات المسلحة. وقد عمل كخبير أسلحة في لجنة عقوبات الأمم المتحدة لمراقبة الوضع في دارفور في السودان في عام 2010 وكمتخصص في تقفي آثر الأسلحة غير الشرعية في بعثات الأمم المتحدة في كوت ديفوار (ساحل العاج). وهو يعمل حاليا في مالي حيث يركز على إمدادات الأسلحة غير الشرعية للجماعات المسلحة المتطرفة. هولغير اندرز حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة برادفورد في المملكة المتحدة ونشر العديد من التقارير وخصوصا حول السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خلال السنوات العشرين الماضية.

الشكر والتقدير

يتقدم المؤلف بأصدق آيات الشكر لكلاوديو غرامزي وانريكو كاريش وكل شخص في منظمة مسح الأسلحة الصغيرة قام بمراجعة مسودات هذه الورقة والتعليق عليها. كما يتقدم المؤلف بالشكر لكل شخص قام، على مر السنين، بتسخير وقته وجهده لدعم البحوث المتعلقة بسبل تحسين مراقبة تدفقات الأسلحة والذخيرة غير الشرعية التي تطيل أمد النزاعات المسلحة.

صورة الغلاف الأمامي

ذخيرة ضبطتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى. المصدر: صور الأمم المتحدة، 2015

لمحة عامة

تتمتع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوضعية مميزة لمراقبة تدفقات الأسلحة والذخيرة غير الشرعية في مناطق عملها. ويمكن للجمع والتحليل المنهجي للبيانات المتعلقة بالعتاد الذي تجده عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يزيد من الوعي الظرفي. ويمكن أن يوفر كذلك معلومات مهمة حول مصادر وسلاسل توريد الجهات المسلحة التي تقوم بشكل غير مشروع بشراء الأسلحة والذخيرة، إضافة إلى المساعدة في تقييم قدرات تلك الجهات ونواياها وتوسعها الجغرافي. كما يمكنه أيضًا من تقديم مساهمات مهمة لعمل لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة التي تراقب حالات حظر الأسلحة.

تستعرض ورقة الإحاطة هذه الجوانب ذات الصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام- ولاياتها وعلاقاتها مع لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة، علاوة على السبل المختلفة لمراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. وتقدم الورقة دراسات حالة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار (ساحل العاج) ومالي. وتدرس الورقة أيضا نطاق تحسين إدارة الأسلحة والذخيرة من قبل بعثات حفظ السلام لمنع فقدان العتاد أو تحول وجهاته.

تستنتج ورقة الإحاطة أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن تلعب دورا أكبر في مراقبة تدفقات الأسلحة والذخيرة غير الشرعية. ويتطلب هذا الأمر المزيد من الوعي والدعم لهذا العمل داخل منظومة الأمم المتحدة وفي عملياتها. وتعتبر نتائج هذه الورقة ذات صلة بالجهود المبذولة لمراقبة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتحديدًا هدف التنمية المستدامة 16 والمؤشر 16.4، والذي يدعوا الدول إلى الحد بشكل كبير من تدفقات الأسلحة غير الشرعية.

النتائج الرئيسية

- تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام غالبا غير مدركة لمساهمتها الممكنة في تحديد ومكافحة تدفقات الأسلحة غير الشرعية.
- قد يكون أحد العوامل الأساسية في هذا الصدد هو قلة الوعي بمتطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي والالتزامات الأخرى ذات الصلة.
- المشاركة المحدودة في مراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية يمكن أن تؤدي إلى عدم استغلال فرص تحديد ومكافحة هذه التدفقات.
- يمكن للطواقم الفنية، سواء قامت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتعيينهم أو منحهم إمكانية الوصول إلى العتاد الذي تم استرجاعه من قبل هذه البعثات، تحسين قدرات مراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية بشكل كبير.

المقدمة

يساهم تدفق الأسلحة والذخيرة غير الشرعية في زعزعة استقرار الدول التي تتواجد فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويعتبر فهم هذه التدفقات شرطا أساسيا حتى تكون الإجراءات المضادة أكثر فاعلية. وتتمتع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام[1] بوضعية متميزة للمساعدة في تحديد ومراقبة هذه التدفقات؛ وفي بعض الحالات، لدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التزامات قانونية تفرض عليها اتخاذ إجراءات معينة لمواجهة تحول وجهات هذه الأسلحة. في الوقت ذاته، فإن عدداً قليلا من عمليات حفظ السلام تستغل قدراتها المكنة لمراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. ويعزى هذا الأمر بشكل رئيسي إلى قلة الوعي والفهم لمتطلبات عمليات حفظ السلام. بالمقابل، فإن هذا الأمر يجعل هذه الأداة الهامة والمتاحة لتحديد ومكافحة تدفقات الأسلحة غير الشرعية عرضة للإهمال وعدم الاستغلال.

تدرس ورقة الإحاطة هذه ولايات واختصاصات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولماذا يمكن للبعثات والدول المساهمة بقوات والدول المساهمة برجال شرطة أن تقدم مساهمة كبيرة في مراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. تسلط الورقة بعد ذلك الضوء على التجارب الهامة لاثنتين من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ممن لهما خبرة واسعة في هذا المجال، وهما بعثة كوت ديفوار (ساحل العاج) وبعثة مالي. وتختتم الورقة بمناقشة للدروس المستفادة والتحديات القائمة.

ولايات واختصاص عمليات حفظ السلام

تم طرح القدرة المحتملة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مراقبة حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة في المفاوضات الدولية بشأن تقفي أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير الشرعية في عام 2005.[2] وأتبع مجلس الأمن الدولي هذه المناقشات بقرارات عامة في عامي 2013 و2015، توضح إطار مراقبة الحظر من قبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (UNSC, 2013; 2015a). إضافة لذلك، فإن قرارات مجلس الأمن التي تحدد ولايات معينة للبعثات تضمنت في بعض الأحيان نصوصاً تتعلق بمراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية.[3] علاوة على ذلك، يمكن أن تشارك عمليات حفظ السلام في أنشطة المراقبة كجزء من الاحتياجات التشغيلية للحفاظ على الوعي الظرفي في مناطق النزاع.[4]

ويُطلب عادة من عمليات حفظ السلام بشكل صريح توفير المساعدة اللوجستية وغيرها من أنواع المساعدة للجان أو مجموعات الخبراء التابعة للأمم المتحدة لمراقبة الحظر والتي تعمل في مناطق البعثة (راجع أدناه). وفي الواقع، طلب مجلس الأمن من الأمين العام توجيه عمليات حفظ السلام والهيئات الأخرى ذات العلاقة "لتوفير أقصى درجات المساعدة لعمل" لجان الخبراء في "مراقبة التنفيذ والامتثال" لعمليات حظر الأسلحة (UNSC, 2015a, para. 28).

علاوة على ذلك، طرح مجلس الأمن الدور المحتمل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المساهمة المباشرة في مكافحة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. ويتضمن هذا تقديم المساعدة للبلدان المضيفة في تقفي أثر الأسلحة غير الشرعية (UNSC, 2015a, para. 4). كما طرح مجلس الأمن أيضا إمكانية تعيين موظفين مخصصين لبعثات الأمم المتحدة لمراقبة الحظر على الأسلحة بفعالية (UNSC, 2015a, para. 9).

العلاقات مع لجان الخبراء التابعة للأمم المتحدة لمراقبة الحظر

هناك اهتمام مستمر بقضية مراقبة الحظر الذي يفرضه مجلس الأمن بهدف تحديد أفضل السبل للقيام بمثل هذه المراقبة.[5] في منظومة الأمم المتحدة، فإن الأداة الأساسية لهذه العملية هي مجموعات الخبراء أو لجان الخبراء. حيث يفوض مجلس الأمن هذه اللجان لعمل التحقيقات وتقديم التقارير حول الانتهاكات المحتملة للحظر. وكما هو مشار إليه أعلاه، يُطلب من عمليات حفظ السلام مساعدة هذه اللجان. وعادة ما يتم ذلك باستخدام جهة اتصال داخلية ترشحها البعثة لدعم اللجنة فيما يتعلق بالأمور اللوجستية للزيارات والتحرك داخل الدولة.

غير أن المساعدات التي تقدمها عمليات حفظ السلام إلى اللجان تكون متباينة.[6] في حالات قليلة على الأقل، يمكن أن تسعى عمليات حفظ السلام إلى الابتعاد بنفسها عن نتائج اللجان التي تتهم الحكومات المضيفة أو الدول المجاورة بانتهاك محتمل للحظر.[7] وفي الواقع، توحي المقابلات مع أفراد العديد من عمليات حفظ السلام إلى أن البعثات ترى مراقبة الحظر كأداة سياسية أساسية تؤدي إلى توجيه الاتهامات (ضد عمليات حفظ السلام) بارتكاب تجاوزات – إما من الحكومات المضيفة أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي تفضل عمليات حفظ السلام تقليص المشاركة في أنشطة المراقبة.[8]

وعلى العكس من هذا التردد تأتي زيادة المشاركة: فمن الممكن أن تزيد عمليات حفظ السلام من دعمها للجان وبشكل أكبر في تحديد ومراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. وعلى وجه التحديد، قد تختار عمليات حفظ السلام مراقبة مثل هذه التدفقات لتحديد ما إذا كان هناك عتاد جديد يصل إلى مناطق النزاع. وهذا الأمر منفصل عن الجهود اللاحقة الممكنة لتحديد أي جهة أو جهات هي المسؤولة عن إنتاج ونقل العتاد. بالتالي يمكن أن تشارك عمليات حفظ السلام في المراقبة دون الحاجة إلى تقفي أثر التدفقات غير الشرعية وتحديد الجهات المسؤولة عن ذلك.

الوضعية المتميزة لعمليات حفظ السلام

إن التواجد المستمر لعمليات حفظ السلام في مناطق النزاع الهامة يتيح لها تقديم مساهمات قوية في الخطوة الأولى الأساسية لجمع البيانات حول تدفقات الأسلحة والذخيرة غير الشرعية. فمثلا، يتوفر للجان عادة وقت محدود خلال تكليفها الذي يمتد لعام واحد من أجل السفر إلى مناطق النزاع والحصول على معلومات عن العتاد المستخدم من جانب الجهات الخاضعة للحظر. في المقابل، غالبًا ما يكون لعمليات حفظ السلام وجود دائم في مناطق النزاع. وهذا الأمر يمكن أن يسمح لفرق عمليات حفظ السلام بالتعبئة سريعاً بعد وقوع اشتباك مسلح لتفتيش ساحات القتال، وإذا كان من الأمان القيام بذلك، توثيق الأدلة التي تم تركها في هذه المواقع، مثل أغلفة خراطيش الذخيرة. وبطريقة مماثلة، يمكن لقوات حفظ السلام توثيق الأدلة الهامة في الحالات التي تكون فيها هذه القوات ذاتها هدفاً للهجمات.

قد تتاح لعمليات حفظ السلام أيضًا فرص لتوثيق وحصر المعلومات حول الأسلحة والذخيرة غير الشرعية في مجموعة متنوعة من الحالات الأخرى. يمكن أن تشمل هذه الحالات اكتشاف مخابئ الأسلحة وبرامج نزع السلاح للمتحاربين السابقين كجزء من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. علاوة على ذلك، واعتمادا على السياق، يمكن لبعثات حفظ السلام الوصول إلى الأسلحة والذخيرة غير الشرعية المضبوطة من قبل قوات الدفاع والأمن الوطنية في النزاعات المسلحة أو في مواقع الجرائم.[9]

من المهم الإشارة إلى أن قيام عمليات حفظ السلام بتوثيق وحصر المعلومات حول العتاد غير الشرعي لا يعني استبدال أنشطة اللجان لمراقبة الحظر. بل وعلى العكس من ذلك، يمكن

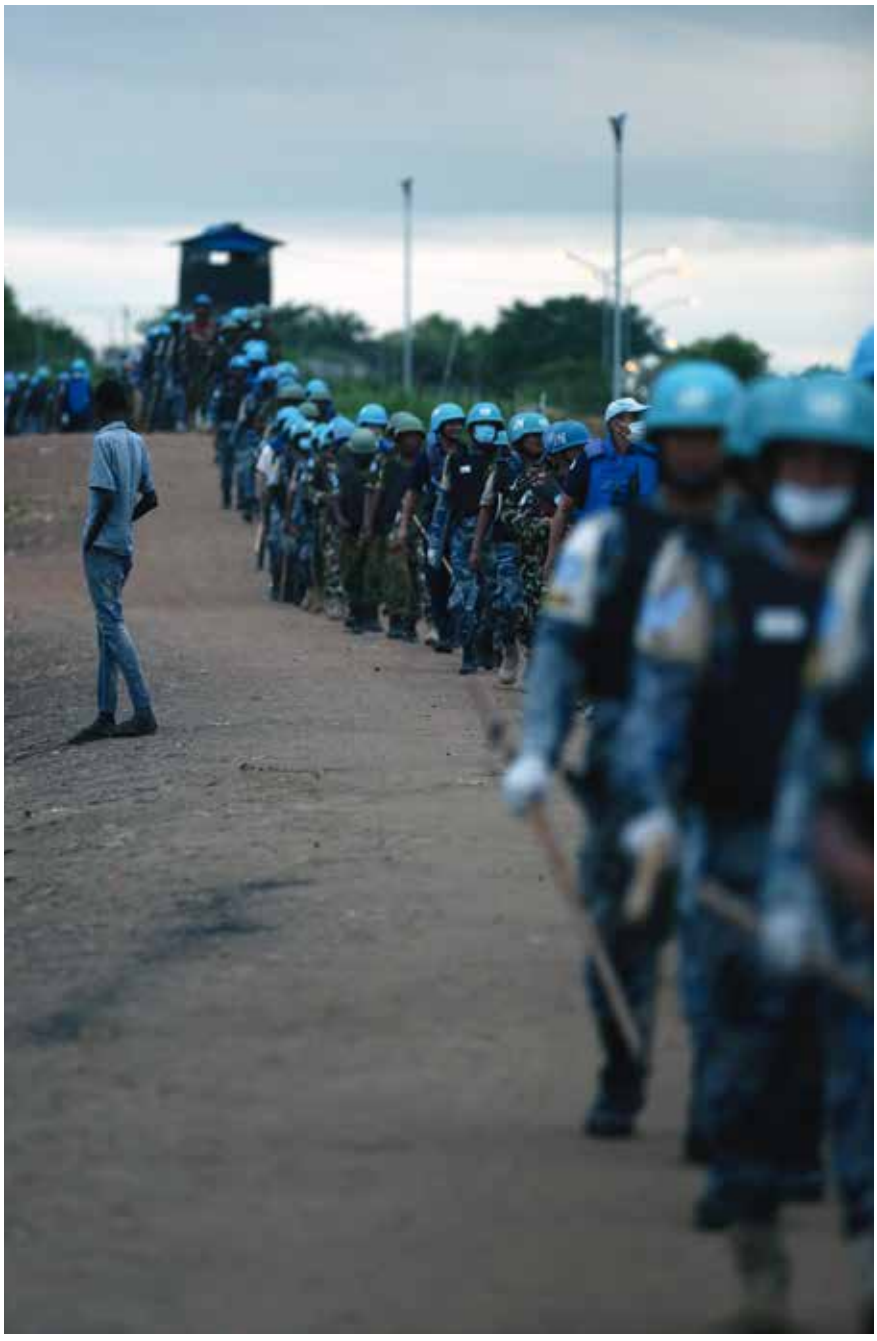

أفراد بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان يجرون مسحا للأسلحة. المصدر: صور الأمم المتحدة، 2016

الصندوق 1: العتاد الأجنبي الذي تستخدمه المجموعات الإرهابية في مالي

الكثير من الأسلحة والذخيرة التي تستخدمها الجماعات المسلحة في مالي نُهبت من مخزونات قوات الدفاع والأمن الوطنية في عام 2012، وكذلك الحال في التمردات السابقة في شمال مالي. وجلبت الجماعات المسلحة التي وصلت من ليبيا في الفترة بين 2011 و2012 عتادا آخر إلى مالي، وخاصة المدافع الرشاشة الثقيلة التي يتم تركيبها على مركبات الدفع الرباعي. في حين تواصل الجماعات المسلحة استخدام هذا العتاد، فإنها أيضا تضيف إلى مخزوناتها من خلال الشراء المستمر من الدول المجاورة.

في هذا السياق، كانت ليبيا ولا تزال مصدراً مهماً للأسلحة والذخيرة للجماعات المسلحة في مالي. وهذا الأمر صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالألغام المضادة للمركبات وقذائف الهاون (بما في ذلك القذائف من عيار 81 ملم و60 ملم). وحتى عام 2016، قام المحققون بانتظام بتوثيق ذخيرة الأسلحة الصغيرة القادمة من ليبيا التي ظهرت في "موجات"، حيث يتم العثور على ذخيرة متماثلة لبضعة أشهر، ومن ثم تحل محلها ذخيرة أخرى لم تكن موجودة في السابق. وتعكس هذه الموجات وصول شحنات جديدة لمختلف الجماعات المسلحة.

مصادر جديدة

في الآونة الأخيرة، تمكن المحققون في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من تقفي أثر ذخيرة أسلحة صغيرة تستخدمها الجماعات المسلحة في مالي إلى دول في المنطقة غير ليبيا. كما وثق المحققون أيضا إمدادات متنوعة من أراضي دول الساحل في غرب إفريقيا. ويشمل هذا العتاد المتفجرات المستخدمة في عمليات التعدين التجارية والتي تستخدمها الجماعات الإرهابية في صناعة العبوات الناسفة في مالي.

ومن الملفت والمثير للاهتمام أن الكثير من العتاد الذي يتم اكتشافه في الآونة الأخيرة قد تم إنتاجه في السنوات الأخيرة: ويكتشف محققو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في كثير من الأحيان ذخيرة استخدمتها الجماعات المسلحة في مالي تم إنتاجها في عامي 2014 و2015. ومن الواضح أنه قد تم تحويل وجهة هذه الذخيرة بعد الأزمة في شمال مالي في عام 2012. وعلى نحو مماثل، تقفى المحققون أثر متفجرات تجارية تم استرجاعها من مخبأ أسلحة في مايو/ أيار 2017 إلى شحنة تصدير متوجهة إلى منطقة أخرى في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، مما يعني أنه قد تم تحويل وجهة العتاد في غضون أشهر من وصوله إلى وجهته الأصلية.

التعاون مع المحققين الخارجيين

تواجه عمليات حفظ السلام قيوداً بشأن المعلومات التي يمكن مشاركتها مع جهات غير الأمم المتحدة. ومن المهم الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ليست سوى واحدة من عدة جهات في مالي تشارك في جمع وتحليل الأسلحة والذخيرة التي تستخدمها الجماعات المسلحة. وتشمل الجهات الأخرى السلطات الوطنية والقوات المسلحة الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية المتخصصة.

وعلى أرض الواقع، فإن التعاون بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمحققين الخارجيين يتم بصورة غير مباشرة. فبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقوم بتنبيه السلطات الوطنية إلى تحديد عتاد يشكل انتهاكاً محتملا للحظر كجزء من ولايتها في المساعدة في مكافحة تدفقات الأسلحة الصغيرة غير الشرعية. وتستخدم السلطات الوطنية هذه المعلومات لاحقا كأساس لطلباتها من المحققين الخارجيين لإجراء عمليات تقفي أثر مصممة لتحديد آخر نقطة معروفة عن العتاد أثناء حيازته بصورة قانونية. ثم يتم مشاركة نتائج عمليات تقفي الأثر مع السلطات الوطنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للمساعدة في أنشطة المراقبة.

الأهمية

تتبع العتاد الذي تحولت وجهته هو رد الفعل: وهو عادة ما يتعامل مع العتاد الذي تم بالفعل تحويل وجهته. لكن مراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية وتحديد المصادر يتيح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي زيادة فهمها لمقاصد وقدرات الجماعات المسلحة. إضافة إلى ذلك، فإنها تعزز فهم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لنطاق أنشطة الجماعات المسلحة في شبه القارة. وعلى جانب هام، تسمح هذه الأنشطة أيضا للجهات الوطنية والدولية باستهداف طرق التهريب بصورة أفضل كجزء من الجهود المبذولة لعرقلة خطوط إمدادات الجماعات المسلحة.

دراسة حالة: البنادق المستخدمة من قبل جماعة المرابطين الإرهابية في الهجمات على الفنادق والمواقع الأخرى

يتوضح دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية في التحقيقات بشأن العتاد المستخدم من قبل لواء المرابطين، وهي جماعة مسلحة تابعة لتنظيم القاعدة وتعمل في غرب إفريقيا. في 7 أغسطس/ آب 2015، هاجم المعتدون دار ضيافة يقيم فيها المتعاهدون التابعون للأمم المتحدة في سيفاري في مالي، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص. وقُتل أحد المعتدين في معركة بالأسلحة النارية مع الجنود الماليين الذين وصلوا إلى مسرح الحدث بعد بدء الهجوم. بعد ذلك أعلن المرابطون مسؤوليتهم عن الهجوم.

وفي أعقاب الهجوم، وثقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بندقية هجومية من طراز كلاشنكوف استخدمها المعتدي الذي قُتل. وكانت البندقية من عيار 7.62 × 39 ملم وتم إنتاجها في عام 2011 (راجع الصورة المرفقة بالخريطة 1). وبالتعاون مع السلطات المالية، أكد محققو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن البنادق الهجومية والنموذج والجهة المنتجة وسنة الإنتاج المعنية لم تكن جزءا من مخزونات قوات الدفاع والأمن المالية. وبعبارة أخرى، كان هناك مؤشر واضح على أنه قد تم تهريب البندقية بطريقة غير شرعية إلى مالي.

أصبح هذا الدليل أكثر أهمية بعد استرجاع المزيد من البنادق الهجومية من نفس النموذج والجهة المنتجة وسنة الإنتاج بعد الهجمات اللاحقة في باماكو في مالي؛[10] واغادوغو في بوركينا فاسو؛[11] غراند بسام في كوت ديفوار؛[12] وفي غاو في منطقة غاو في مالي.[13] وفي جميع الهجمات، استخدم المهاجمون البنادق الهجومية من نفس الشحنة الأولية غير الشرعية للمرابطين. بالتالي تمكنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمحققون المعنيون من الربط بين مختلف الهجمات والتأكيد على أنه قد تم على الأرجح التخطيط لها وتسهيلها بشكل مركزي. وقد أظهرت هذه النتائج بوضوح قدرة المرابطين على القيام بهجمات ليس فقط في وسط وشمال مالي، بل وفي دول الجوار كذلك. وقد سمح هذا للجهات الأمنية باستيعاب قدرات المرابطين على نحو أفضل (راجع الخريطة 1).

الخريطة 1: التوزيع الجغرافي لهجمات المرابطين

الصورة المرفقة: بندقية من طراز كلاشنكوف تم استرجاعها من موقع احدى الهجمات
المصدر: هولغير اندرز (2017)

الصندوق2: تتبع التوزيع الداخلي

إذا كانت مراقبة الإمدادات غير الشرعية من الخارج هي إحدى الجوانب التي تركز عليها أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فإن الجانب الآخر هو تقفي أثر التوزيع المحلي للعتاد الذي يجده المحققون. ويسمح تقفي الأثر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالتأكد من مناطق عمليات مجموعات مسلحة محددة، فضلا عن أوجه التشابه والاختلاف في عمليات الشراء بين هذه المجموعات وفيما بينها. وفي السياق المالي، الذي يوجد فيه العديد من الجماعات المسلحة، أثبت تقفي الأثر فائدته الكبيرة فيما يتعلق بتحسين الوعي الظرفي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

فعلى سبيل المثال، واستنادا إلى استرجاع ذخيرة معينة بعد الاغتيالات في وسط مالي في عام 2016، أكد المحققون أن المهاجمين كانوا متصلين بجماعة مسلحة معينة: وفي وقت الهجوم كانت الجماعة المسلحة المعنية هي الوحيدة التي تستخدم هذه الذخيرة. كما كان المحققون قادرين على إثبات أن الجماعات المسلحة العاملة في شمال مالي قدمت دعما ماديا للجماعات في وسط مالي. وساهمت هذه النتائج في مراجعة تنبؤات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بشأن التهديدات الإرهابية في وسط مالي.

تطوير خيوط وأدلة استقصائية

وكما هو مشار إليه أعلاه، ساعدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمحققون المتعاونون مع السلطات الوطنية في إقامة روابط بين عدة هجمات إرهابية في الفترة ما بين عامي 2015-2016 (راجع الصندوق1). كما ساعدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمحققون المتعاونون السلطات في مالي وبوركينا فاسو في إقامة روابط بين عدة هجمات في عام 2017.[14] وكما هو الحال في الهجمات السابقة، تمكن المحققون من ربط البنادق الهجومية المستخدمة في الهجمات مع مجموعة مسلحة محددة. ومن الجدير بالذكر أن البنادق كانت مرتبطة بأسلحة تم استعادتها في عملية ضبط سابقة في مالي في أوائل عام 2016. ويبين هذا أن الأسلحة التي ضُبطت في أوائل عام 2016 جاءت من مخزونات المجموعة المسلحة ذاتها كما هو الحال مع الأسلحة التي استخدمها المهاجمون في هجمات عام 2017 ، مما وفر خيوطا وأدلة استقصائية جديدة كان من غير المرجح اكتشافها بطريقة أخرى.

الأهمية

يسهم تقفي أثر التوزيع المحلي للأسلحة والذخيرة التي تستخدمها الجماعات المسلحة في الوعي الظرفي فيما يتعلق بكل من مناطق العمليات وهوية الجماعات المسلحة المسؤولة عن الهجمات في مالي. وفي هذا الصدد، يساعد عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أيضا السلطات الوطنية في تحقيقاتها الخاصة. ويساهم بشكل مباشر في بناء قدراتها الحديثة لتحديد ومراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية.

دراسة حالة: توزيع ذخيرة الأسلحة الصغيرة المنتجة في عام 2015 في الهجمات الإرهابية

منذ عام 2016 ، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمحققون المتعاونون بشكل متكرر بتوثيق ذخيرة معينة استخدمت في هجمات متنوعة وحوادث مرتبطة بها في وسط مالي. وتجميع هذه الذخيرة – من عيار 7.62 × 39 ملم، وإنتاج عام 2015 – في مواقع هجوم محددة سمح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بربطها مباشرة بكتيبة ماسينا، وهي جماعة مسلحة تابعة لتنظيم القاعدة. وبعد تحديد أن هذه الذخيرة لم تستخدم من قبل أي مجموعة مسلحة أخرى في مالي وأنها غير متداولة بشكل واسع في وسط مالي (لم تستخدم في جرائم أو قطع الطرق مثلا)، كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قادرة على تحديد خطوط إمدادات كتيبة ماسينا بصورة أفضل. كما وفرت اكتشافات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للسلطات الوطنية خيوطا وأدلة استقصائية ترتبط بمجموعة من عمليات اغتيال لمسؤولين محليين وزعماء دينيين في وسط مالي، لم يكن بالإمكان، قبل هذا الاكتشاف، ربطها بكتيبة ماسينا.

أن تستغل عمليات حفظ السلام وجودها وقربها من أجل جمع المعلومات على نطاق أوسع وأكثر منهجية مما هو متاح عادة للّجان. بالمقابل، يمكن للمعلومات التي يتم جمعها أن تساعد اللجان إلى حد كبير في تحديد الانتهاكات المحتملة للحظر.

هذا، على الأقل، ما توحي به تجربة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حيث قدمت الطواقم الفنية ملفات جديدة كلما اكتشفت عتاد يعتبر مثيرا للاهتمام من منظور مراقبة الحظر.[15] وتم عرض الملفات على اللجنة المعنية، التي تابعت العديد منها عن طريق تقديم طلبات تقفي الأثر للدول المنتجة للعتاد. بعد ذلك عرضت اللجنة النتائج التي توصلت إليها في تقاريرها إلى لجنة العقوبات في مجلس الأمن التي تراقب الوضع في كوت ديفوار.[16]

مناهج المراقبة

تتعامل عمليات حفظ السلام مع مراقبة التدفقات غير الشرعية بطرق مختلفة. ففي حين وفرت قرارات مجلس الأمن إطارا لمراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية، فإن عمليات حفظ السلام نفسها هي من يقرر غالبا الهياكل والإجراءات المحددة التي ستستخدمها لإنجاز هذه المهمة. وتستند هذه القرارات إلى الاحتياجات المحددة والموارد المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا السياقات المختلفة التي تعمل فيها عمليات حفظ السلام.

فعلى سبيل المثال، أنشأت العديد من عمليات حفظ السلام – بما في ذلك البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في جمهورية إفريقيا الوسطى– مجموعات عمل متخصصة تجمع العناصر المختلفة للبعثات لتنسيق جهودها فيما يتعلق بمراقبة الحظر.

ويمكن للبعثات أيضا اعتماد هياكل متخصصة لمهام محددة. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، شكلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية[17] فريق تقييم لتوثيق العتاد الذي خلفته جماعة M23 المسلحة وراءها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد انسحابها من المنطقة.[18]

إحدى مهام فريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان تقييم ما إذا تضمن العتاد أي دليل على وجود دول في شبه القارة تقوم بإمداد جماعة M23 بصورة غير شرعية.[19]

أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى في نقطة تفتيش في جمهورية إفريقيا الوسطى. المصدر: صور الأمم المتحدة، 2017

المراقبة من قبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

كان لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار،[20] والتي انتهت في يونيو/ حزيران 2017، ولاية مكثفة لمراقبة الحظر، بما في ذلك القيام بعمليات التفتيش على مخزونات الجهات التابعة للدولة الخاضعة للحظر في كوت ديفوار.[21] ومن الملفت أن نشاطات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في هذا الصدد لقيت تشجيعا قويا من لجنة الخبراء لمراقبة الوضع في كوت ديفوار. ومنذ مطلع عام 2005، حثت اللجنة على إنشاء قدرات مراقبة أفضل ضمن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك التوصية بتعيين مستشار حول مراقبة الحظر.[22]

بموجب هذه الولاية القوية، أنشأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحدة المراقبة المتكاملة للحظر في مقرها. وقامت هذه الوحدة بتجميع المعلومات التي جمعتها فرق التفتيش في جميع أنحاء البلاد. كما عززت البعثة قدراتها في عام 2011، من خلال تعيين متخصص فني في تحديد ومراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. وهذا يعني أن نشاطات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لم تكن مقتصرة على جمع ومشاركة البيانات فقط مع لجنة الخبراء لمراقبة الوضع في كوت ديفوار؛ بل كانت قادرة على المضي قدما بشكل مستقل في التحليلات الأولية حول ما إذا كان العتاد الذي تكتشفه يوحي بانتهاكات محتملة لحظر الأسلحة.[23]

فعلى سبيل المثال، قام موظفو المراقبة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بانتظام بفحص العتاد الذي تجمعه برامج نزع السلاح، مع الإشارة إلى النماذج والجهات المنتجة وسنوات الإنتاج إلى جانب خصائص أخرى. وسمح هذا الفحص بتحديد مختلف أنواع الأسلحة والذخيرة التي يوحي وجودها بوقوع انتهاكات محتملة للحظر. بالتالي، عند اكتشاف عتاد تم إنتاجه بعد حظر عام 2004 [24]، فإنه يعتبر موضع اهتمام من منظور الحظر. وكما هو مشار إليه أعلاه، تمت مشاركة ملفات هذه الحالة مع لجنة الخبراء لمراقبة الوضع في كوت ديفوار التي قررت متابعة الأمر. وبدون عمل وحدة المراقبة، فإن لجنة الخبراء لمراقبة الوضع في كوت ديفوار لم تكن لتدرك وجود عتاد متنوع في الدولة[25].

المراقبة من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

فرض قرار مجلس الأمن رقم 2253 والقرارات

ذات الصلة حظر أسلحة على جماعات إرهابية معينة (UNSC, 2015b). بعض هذه الجماعات تعمل في مالي. وفي قراراته التي تفوض بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، [26] طلب مجلس الأمن من البعثة مساعدة فريق مراقبة العقوبات في التحقق من تنفيذ هذا الحظر.[27]

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بخلاف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (راجع أعلاه)، ليس لديها هيكل رسمي لمراقبة حظر الأسلحة على الجماعات الإرهابية العاملة في وسط وشمال مالي. ورغم عدم وجود هيكل رسمي، فإن الموظفين ذوي الخبرة في مراقبة الحظر يدعمون الجهود على نطاق البعثة لتوثيق وحصر المعلومات حول الأسلحة والذخيرة المستخدمة في الهجمات الإرهابية ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أو أهداف أخرى. ويتم إدخال البيانات التي تم جمعها حول العتاد بشكل منهجي في قاعدة بيانات، إلى جانب المعلومات السياقية على موقع وتاريخ الاستخدام، ووثائق العتاد، والمعلومات حول المستخدمين المفترضين للعتاد.[28]

وخلال أربع سنوات وثّقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أكثر من 600 قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العسكرية وأكثر من 12.000 رصاصة من الذخيرة المصاحبة. وتم توثيق العتاد بعد استرجاعه من حوالي 430 هجمة إرهابية ومخابئ وغيرها من الحوادث، بما في ذلك قطع الطرق.[29] وتمت مقارنة المعلومات التي تم جمعها مع المخزون المعروف لقوات الدفاع والأمن المالية. وبالتعاون مع السلطات الوطنية، حدد موظفو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أنواعا مختلفة من العتاد تم تهريبها على الأرجح بطريقة غير مشروعة إلى مالي من الخارج (راجع الصندوق1). كما اقتفى موظفو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أثر الشبكات الداخلية لتوزيع العتاد ذو العلاقة ضمن الدولة لتحديد سلاسل التوريد المحلية للجماعات الإرهابية (راجع الصندوق2). وبناء على ولايتها، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بمشاركة المعلومات مع اللجنة المعنية، إضافة إلى سلطات التحقيق والسلطات القضائية الوطنية.[30]

ما وراء المراقبة: تحسين إدارة البعثة للأسلحة والذخيرة

في حين تقدم عمليات حفظ السلام مساهمات كبيرة لمراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية، فإنها هي نفسها يمكن أن تغذي الأسواق غير الشرعية إذا لم تتم إدارة الأسلحة والذخيرة المضبوطة والمسترجعة بصورة ملائمة. ويمكن أن تتباين السياسات والإجراءات والممارسات المثلى حول إدارة عمليات حفظ السلام للأسلحة المسترجعة بشكل كبير، وتوحي المعلومات السردية أن العتاد المضبوط، في بعض الحالات، قد عاد إلى التداول غير المشروع. علاوة على ذلك، فإن الأسلحة والذخيرة التي تجلبها قوات حفظ السلام معها إلى مناطق البعثة – المعروفة باسم المعدات المملوكة للوحدات – يتم تحويل وجهتها إذا تم الاستيلاء عليها أثناء الهجمات أو فقدانها بسبب سوء الإدارة وعدم المساءلة. وحسبما أظهر بحث أجرته منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، فإن مشكلة فقدان وتحول وجهات المعدات المملوكة للوحدات أكبر بكثير مما كان يُعتقد سابقا، لأنها تمثل ملايين الرصاصات والآلاف من الأسلحة.[31]

في يناير / كانون الثاني 2018، نشرت الأمم المتحدة دليلا للعاملين في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعنوان "الإدارة الفعالة للأسلحة والذخيرة في السياق المتغير لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج".[32] وتقوم منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، كجزء من مشروعها "جعل عمليات السلام أكثر فعالية"، بمساعدة المنظمات الإقليمية التي تصرح بعمليات السلام من أجل تحسين الممارسات الحالية لمنع مثل هذه الخسائر.

تعتبر الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا.

من بين أكثر الدول المشاركة بالقوات نشاطًا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.[33] وهي خاضعة لالتزامات فرضتها حكوماتها نتيجة اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في عام 2006 بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات العلاقة، والتي دخلت حيز النفاذ في عام 2009 (ECOWAS, 2006) واتفاقية وسط إفريقيا في عام 2010 لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2017 (Kinshasa Convention, 2010).

تقتضي المادة 11 من اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمادة 22 من اتفاقية كينشاسا من قوات الدول الأعضاء في هاتين المنطقتين توثيق الأسلحة الصغيرة والذخيرة التي يجلبونها ويخرجونها من مناطق البعثات في قواعد بيانات مركزية شبه إقليمية (بما في ذلك أجزائها ومكوناتها). وتتضمن اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مطلبا بأن تقوم الدول المشاركة بقوات من الدول الأعضاء:

"بالإعلان إلى السكرتير التنفيذي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عن كافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تم ضبطتها و/أو جمعها و/أو إتلافها خلال عمليات السلام في مناطقهم وفي منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS, 2006, art. 11.1.c)."

وعلى نحو مماثل، تنص اتفاقية كينشاسا على أن

"البيانات ذات العلاقة بالأسلحة والذخيرة التي تم جمعها خلال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيتم الاحتفاظ بها في قاعدة البيانات شبه الإقليمية الخاصة بالأسلحة المستخدمة في عمليات حفظ السلام لمدة لا تقل عن 30 عاما (Kinshasa Convention, 2010, art. 22.2)".

أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يعملون مع المجتمع المحلي. المصدر: صور الأمم المتحدة، 2017.

في الوقت الحالي، تعتبر هذه الإجراءات طموحة إلى حد كبير. وتعمل منظمة مسح الأسلحة الصغيرة مع المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا لإنشاء وتطبيق أداة إبلاغ من شأنها أن تساعد في جعل هذه الأحكام حقيقة واقعة.

الممارسات المثلى والدروس المستفادة

تظهر التجارب جدوى مراقبة تدفقات الأسلحة غير المشروعة من قبل عمليات حفظ السلام. وتشمل الدروس المستفادة الحاجة إلى جمع وحصر البيانات بطريقة منهجية. من الناحية العملية، قد يستلزم هذا الأمر جمع أغلفة الخراطيش وغيرها من الأدلة من مواقع الهجمات ضد أفراد عمليات حفظ السلام (عندما لا تقوم السلطات الوطنية بذلك). وقد يتطلب الأمر أيضا جهود متسقة من أجل التوثيق الملائم للأسلحة والذخيرة التي تضبطها عمليات حفظ السلام أو السلطات الوطنية، أو خلافا لذلك استرجاعها من التداول والاستخدام غير المشروع. وأي معلومات يتم جمعها يجب أن تكون مركزية للسماح بتحليل وتحديد تدفقات الإتجار والتغييرات الحاصلة عليها.

ستكون جهود الجمع والتوثيق مفيدة جدا إذا كان الأفراد المدربون الذين يقومون بها يعرفون كيفية تسجيل المعلومات عن الأسلحة والذخيرة والتي تعتبر مفيدة لأغراض مراقبة التدفقات غير الشرعية. (هذا النوع من المعلومات يكون بالضرورة أكثر تفصيلاً من التوثيق المعتاد المطلوب من قبل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج). ويعتبر تطوير إرشادات التحديد والدراسات الأساسية حول العتاد الموجود في بلد ما من الممارسات المثلى في هذا الصدد. ويؤدي الاحتفاظ بقاعدة بيانات حول العتاد المكتشف لفترات أطول (كما تفعل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مثلا)[34] إلى تسهيل تحديد العتاد غير الموثق سابقا ويمكن أن يساعد في تحديد العتاد الذي وصل مؤخرا فقط إلى منطقة النزاع.

يمكن توفير نهج أكثر شمولية للمراقبة في الحالات التي تملك فيها عمليات حفظ السلام موظفين لديهم المعرفة الفنية اللازمة لتحديد العتاد غير الشرعي، والخبرة لتحديد ما إذا كان هذا العتاد يعكس تدفقات عمليات تهريب حديثة. وفي حال عدم توفر هؤلاء الموظفين المدربين من ذوي الخبرة، يمكن أن تدرس عمليات حفظ السلام (في إطار ولاياتها) توفير إمكانية الوصول إلى البيانات التي تم جمعها للمتخصصين الفنيين من أي جهة أخرى في منظومة الأمم المتحدة، أو للمنظمات غير الحكومية المتخصصة.

قد يكون من المفيد أيضًا على المدى الأطول ربط عمليات حفظ السلام المختلفة النشطة في مجال مراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية في مناطق عملها بهدف مشاركة المعرفة والخبرة، وتنسيق أدوات جمع البيانات. وقد يساعد هذا الأمر في تقديم صورة أوسع عن التداول غير المشروع للأسلحة. كما يمكن أن يساعد أيضا في توفير المعلومات للجهود الإقليمية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة.

التحديات

هناك عدد من التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام بشأن جمع البيانات حول تدفقات الأسلحة والذخائر غير المشروعة. ومن الناحية العملية، فإن الوصول إلى أسلحة وذخيرة الجهات المحظورة أمر صعب. وحتى استرجاع العتاد في أعقاب الهجمات المسلحة يمكن أن يشكل مخاطر على السلامة والأمن أو يقتضي السفر إلى الأماكن النائية وغير الآمنة. كما تواجه عمليات حفظ السلام قيوداً مفاهيمية، إحداها قلة الوعي داخل عمليات حفظ السلام حول القدرات المطلوبة لتحديد ومراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. والاعتقاد بأن عمليات حفظ السلام - وفي غياب نصوص صريحة تخول مثل هذه الأنشطة— لا تملك الصلاحية للقيام بهذا العمل ووجوب تركه حصريًا للجنة الخبراء المعينة من قبل مجلس الأمن يمكن أن يحد من جهود جمع المعلومات. ونتيجة لهذه التحديات، فإن القاعدة العامة هي أن عمليات حفظ السلام نادرا ما تنخرط في التوثيق المنهجي لأسلحة وذخيرة الجهات المحظورة، مما يضيع فرصة نادرة لتحديد ومراقبة التدفقات غير الشرعية للأسلحة والذخيرة والعتاد ذو الصلة.

في الوقت نفسه، يقول البعض أن عمليات حفظ السلام قد تواجه صعوبات في حالة قيامها بما يتجاوز مراقبة تدفقات الأسلحة غير المشروعة. قد تكون عمليات حفظ السلام مرتاحة لمراقبة أي عتاد غير شرعي يصل حديثا إلى مناطق النزاع – متى وصل ومن يستخدمه وأي معلومات عن شبكة التوزيع - ولكن استخدام هذه المعلومات كأساس لمزيد من التحقيق قد يثير قضايا أخرى. من هنا، إذا سعت عملية حفظ سلام لتقديم طلبات تقفي أثر دولية في محاولة للتوثيق الشامل لسلاسل نقل العتاد من جهاتها المنتجة القانونية وحتى نقطة تحويل وجهتها، فإنها قد تواجه المزيد من التحديات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الدول المنتجة غير راغبة في التعاون في عمليات تقفي الأثر، فمن الممكن أن تشعر قيادة عملية حفظ السلام بالقلق حول رد الفعل السياسي من دول تتهم البعثة "بتجاوز" حدود ولايتها.

وحتى مع الاعتراف بالتحديات المحتملة التي يفرضها القيام بالمزيد من الجهد، فإن مراقبة التدفقات غير الشرعية - حتى من دون تحديد نقاط تحول الوجهات الدقيقة - يمكن إلى حد كبير أن يساعد عمليات حفظ السلام في إنجاز مهامها. فالمراقبة يمكن أن تحسن الوعي الظرفي لعمليات حفظ السلام، وتساعد السلطات الوطنية في إجراء التحقيقات واتخاذ الإجراءات المناسبة لعرقلة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. علاوة على ذلك، فإن حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تشير إلى أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تستفيد أيضا من المعلومات المقدمة من قبل المحققين الخارجيين الداعمين للسلطات الوطنية من خلال إجراء عمليات تقفي أثر فيما يتعلق بالعتاد الذي تم تحديده على أنه يمثل انتهاكات محتملة الحظر.

في الوقت الحاضر، تنقسم الأسباب الرئيسية التي تعيق قيام عمليات حفظ السلام بشمول مراقبة التدفقات غير المشروعة بشكل منهجي في أنشطتها إلى شقين. أولا، يبدو أن هناك وعيا محدودا داخل عمليات حفظ السلام بشأن كيفية تحديد ومراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. وثانيا، فإن الموارد المحدودة داخل عمليات حفظ السلام يمكن أن تعيق أنشطة جمع وتحليل البيانات المطلوبة لمثل هذا العمل. وبالتالي، فإن غياب الموظفين الفنيين الذين يمكن أن يساعدوا عمليات حفظ السلام على تطوير الوسائل والآليات التي تتيح لها الاستفادة بشكل أفضل من الفرص المتاحة لهم هو المعيار العام لعمليات حفظ السلام.

الخلاصة: التطلع للمستقبل

تتمتع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوضعية متميزة للمساعدة في تحديد ومراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية. وقد تختلف طريقة القيام بهذه المراقبة وفقا لولاياتها وظروفها الخاصة. غير أن التجارب تشير إلى أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تقدم مساهمات كبيرة في هذا الجانب. ومن العناصر المهمة في هذا الصدد توافر الموظفين الذين يملكون المعرفة الفنية. حيث يمكن لهؤلاء الموظفين دعم الجهود على نطاق البعثة فيما يخص جمع البيانات بشكل منهجي وحصرها ومتابعتها سواء من خلال القيام بالتحليل لعملية حفظ السلام، أو إعادة توجيه البيانات إلى لجنة الخبراء المعنية التابعة للأمم المتحدة أو إعادة توجيهها إلى السلطات الوطنية. ورفع الوعي بهذه الإمكانات داخل الأمم المتحدة وداخل عمليات حفظ السلام التابعة لها يمكن أن يساعد في بناء الدعم والقدرات لهذا العمل.

كما يمكن أن تدرس عمليات حفظ السلام تعزيز قدراتهم على المراقبة في المجالات ذات الصلة بالإتجار بالأسلحة المرتبطة بولاياتهم وسياقاتهم. فعلى سبيل المثال، في مالي، ليست الأسلحة والذخيرة غير الشرعية الشيء الوحيد الذي يغذي العنف المسلح، بل أيضا المكونات التجارية. فمثلا، المركبات التي تستخدمها الجماعات المسلحة، سواء للتنقل في المناطق المتضررة من النزاع أو في الهجمات، أو العبوات الناسفة، أو التفجيرات الانتحارية، تشكل جانبا مهما للمراقبة.[35] وبشكل أعم، فإن مراقبة التدفقات غير الشرعية للأسلحة والعتاد المرتبط بها يمكن أن تستفيد من التحقيقات الموازية حول تمويل الجهات المحظورة والاتجار بالموارد الطبيعية أو القضايا ذات الصلة.

وعلى المدى الطويل، إذا قامت عمليات حفظ سلام بتعزيز أكثر لقدراتهم، فإن مشاركة المعلومات ذات الصلة بين هذه البعثات يمكن أن تولد قدراً أكبر من الفهم للاتجار غير الشرعي عبر الحدود الذي يؤثر على الدول التي تعمل فيها عمليات حفظ السلام. ويمكن لموظفين

مخصصين في إدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (التي تدير عمليات حفظ السلام على مستوى مقر الأمم المتحدة) أن يدعموا عمليات حفظ السلام في تعزيز قدراتها على المراقبة وحصر البيانات التي تم جمعها من قبل البعثات لإجراء مناقشات مطلعة على مستوى المقر، وحتى بين الأطراف المعنية الوطنية.

يمكن أن تحتاج الجهود الإضافية داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على مراقبة التدفقات غير الشرعية للأسلحة والعتاد المرتبط بها إلى موارد يصعب الحصول عليها. وبعد كل ما سبق، فحتى العمليات الأساسية والحد الأدنى من الخبرة في عمليات حفظ السلام لتحسين جمع وتحليل المعلومات المطلوبة لمراقبة تدفقات الأسلحة غير الشرعية قد تقطع شوطا طويلا لاستغلالِ أفضلَ للوضعية المتميزة لعمليات حفظ السلام وذلك بغية التحديد والمساعدة في صياغة إجراءات تعرقل مثل هذه التدفقات والعنف الذي تغذيه.

قائمة الاختصارات

CAR جمهورية إفريقيا الوسطى

CDI Panel لجنة الخبراء لمراقبة الوضع في كوت ديفوار

COE المعدات المملوكة للوحدات

DDR نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

DRC جمهورية الكونغو الديموقراطية

ECC AS المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

ECOW AS المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

MINUSMA بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

MONUSCO بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

Panel لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة

PCC دولة مشاركة بشرطة

PKO عملية حفظ سلام

TCC دولة مشاركة بقوات

UN الأمم المتحدة

UNOCI عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ملاحظات

1. تستخدم ورقة الإحاطة مصطلح "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" للإشارة إلى مجموعة متنوعة من البعثات المفوضة من الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات تحقيق الاستقرار وبعثات حفظ السلام وغيرها.
2. على سبيل المثال راجع الجمعية العامة للأمم المتحدة (2005، الفقرة 28)، والتي تضمنت التوصية بأن تدرس الأمم المتحدة دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تتبع الأسلحة الصغيرة غير الشرعية.
3. قد تعطي اللغة ولاية لدعم السلطات الوطنية في معالجة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير الشرعية، على سبيل المثال. راجع مجلس الأمن (2015أ، الفقرة 23؛ 2017أ، الفقرة 46؛ 2017ب، الفقرة 56).
4. مقابلات المؤلف مع كبار المستشارين القانونيين في بعثات الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ومالي، 2013–2017.
5. راجع، مثلا، ليبرون وريغال (2016)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015)؛ باوتشر (2010). راجع أيضا مجلس الأمن (2017ج، المرفق الثاني).
6. راجع، مثلا، ليبرون وريغال (2016)؛ باوتشر (2010).
7. مقابلات المؤلف مع أعضاء سابقين في لجان مراقبة الحظر التابعة للأمم المتحدة في مواقع مختلفة، 2017.
8. مقابلات المؤلف مع موظفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا ومالي وسيراليون والسودان وجنوب السودان ومواقع أخرى، 2010 – 2017.
9. تقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بذلك بشكل متكرر، مثلا (مقابلات المؤلف مع مصادر سرية، باماكو، مالي، أكتوبر/ تشرين الثاني 2017).
10. مقابلات المؤلف مع أعضاء من وحدة المراقبة المتكاملة للحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أبيدجان، كوت ديفوار، أيلول / سبتمبر 2013.
11. مقابلات المؤلف مع عضو في لجنة الخبراء لمراقبة الوضع في كوت ديفوار، أبيدجان، كوت ديفوار، أيلول / سبتمبر 2013.
12. كانت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية MONUSCO هي عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديموقراطية. واختصارها مشتق من الفرنسية Mission de l'Organisation des Nations Unies pour la Stabilisation en République Démocratique du Congo
13. مقابلة المؤلف مع أعضاء فريق التقييم، غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ديسمبر/ كانون الأول 2013.
14. طلبت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه المعلومات لوضع إطار مناسب لعلاقاتها مع الدول في المنطقة (مقابلة المؤلف مع أعضاء فريق التقييم، غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ديسمبر/ كانون الأول 2013).
15. يشار إليها أيضا عموما باسم ONUCI (Opération des Nations Unies en Côte d'Ivoire)
16. راجع مثلا مجلس الأمن (2015ج، الفقرة 19 (و)).
17. راجع مثلا مجلس الأمن (2005).
18. مقابلات المؤلف مع أعضاء من وحدة المراقبة المتكاملة للحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أبيدجان، كوت ديفوار، أيلول / سبتمبر 2013.
19. من الناحية العملية، يعني هذا أن المواد كانت قد أنتجت في عام 2005 وتم الإشارة إليها لاحقا من قبل موظفي المراقبة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.
20. فندق راديسون بلو، 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 015 ؛ فندق Azalai Nord-Sud ، في 21 مارس/ آذار، 2016.
21. مطعم Cappuccino وفندق 15 ، Splendid يناير/ كانون الثاني 2016.
22. المنتجعات على جانب الشاطئ، 13 مارس/ آذار 2016.
23. في المطار ، 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
24. الهجمات في عام 2017 حيث شملت المساعدة التحقيقية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي معسكر كانجابا (بالقرب من باماكو)، 18 يونيو/ حزيران مطعم إسطنبول، واغادوغو، 13 أغسطس/ آب؛ مخيمات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في دوينتزا، منطقة موبتي وتمبكتو (جميع منطقة تمبكتو)، 14 أغسطس/ آب.
25. مقابلة المؤلف مع عضو في لجنة الخبراء لمراقبة الوضع في كوت ديفوار، أبيدجان، كوت ديفوار، سبتمبر/ أيلول 2013.
26. الاختصار مشتق من الفرنسية MINUSMA Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation au Mali
27. راجع مثلا مجلس الأمن (2016 ، الفقرة 20 (د)).
28. بالنسبة للأسلحة، شملت البيانات التي تم جمعها النوع والنموذج والجهة المنتجة وسنة الإنتاج والرقم التسلسلي. بالنسبة للذخيرة ، شملت البيانات التي تم جمعها العيار والجهة المنتجة وسنة الإنتاج ورقم الشحنة.
29. مقابلات المؤلف مع مصادر مطلعة في باماكو، مالي، أكتوبر/ تشرين الأول 2017.
30. يمكن العثور على الولاية المحددة في مجلس الأمن (2017أ، الفقرتان 22 (د) و 46).
31. راجع برمان وراكوفيتا وشرودر (2017).
32. راجع دو تيسيغي (2018).
33. تشمل الدول 26 الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا 9 دول من بين أفضل 25 دولة مشاركة بقوات ودولة مشاركة بشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، دون ذكر مساهماتهم عمليات في السلام الإقليمية وشبه الإقليمية في القارة الأفريقية (بيرمان ومازي، 2016 ؛ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 2018).
34. مقابلات المؤلف مع مصادر مطلعة في باماكو، مالي، أكتوبر/ تشرين الأول 2017.
35. مقابلات المؤلف مع مصادر مطلعة في باماكو، مالي، أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

المراجع

Berman, Eric G. and Kerry Maze. 2016. Regional Organizations and the UN Programme of Action on Small Arms (PoA), 2nd edn. Handbook. Geneva: Small Arms Survey.

—, Mihaela Racovita, and Matt Schroeder. 2017. Making a Tough Job More Difficult: Loss of Arms and Ammunition in Peace Operations. Report. Geneva: Small Arms Survey. October.

Boucher, Alix J. 2010. UN Panels of Experts and UN Peace Operations: Exploiting Synergies for Peacebuilding. Washington, DC: Stimson Center. September.

ECOWAS (Economic Community of West African States). 2006. ECOWAS Convention on Small Arms and Light Weapons, Their Ammunition and Other Related Materials ('ECOWAS Convention'). Abuja, 14 June.

Kinshasa Convention (Central African Convention for the Control of Small Arms and Light Weapons, Their Ammunition and All Parts and Components that Can Be Used for Their Manufacture, Repair and Assembly). 2010. Kinshasa, 30 April.

LeBrun, Emile and Christelle Rigual. 2016. Monitoring UN Arms Embargoes: Observations from Panels of Experts. Occasional Paper No. 33. Geneva: Small Arms Survey.

de Tessières, Savannah. 2018. Effective Weapons and Ammunition Management in a Changing Disarmament, Demobilization and Reintegration Context: Handbook for United Nations DDR Practitioners. New York: United Nations Department of Peacekeeping Operations, Office for Disarmament Affairs. January.

UN Peacekeeping. 2018. Troop and Police Contributors. 31 March.

UNGA (United Nations General Assembly). 2005. Report of the Open-ended Working Group to Negotiate an International Instrument to Enable States to Identify and Trace, in a Timely and Reliable Manner, Illicit Small Arms and Light Weapons. A/60/88 of 27 June.

—. 2015. Compendium of the High-Level Review of United Nations Sanctions. A/69/941–S/2015/432 of 12 June.

UNSC (United Nations Security Council). 2005. Report of the Group of Experts Submitted Pursuant to Paragraph 7 of Security Council Resolution 1584 (2005) concerning Côte d'Ivoire. S/2005/699.

—. 2013. Resolution 2117. S/RES/2117 of 26 September.

—. 2015a. Resolution 2220. S/RES/2220 of 22 May.

—. 2015b. Resolution 2253. S/RES/2220 of 17 December.

—. 2015c. Resolution 2226. S/RES/2226 of 25 June.

—. 2016. Resolution 2295. S/RES/2295 of 29 June.

—. 2017a. Resolution 2364. S/RES/2364 of 29 June.

—. 2017b. Resolution 2387. S/RES/2387 of 15 November.

—. 2017c. Small Arms and Light Weapons: Report of the Secretary-General. S/2017/1025 of 6 December.

نبذة عن مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا

يعتبر **تقييم الأمن في شمال إفريقيا** مشروعا متعدد السنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة ويهدف لدعم الفاعلين في بناء بيئة أكثر أمانا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى. يقدم المشروع بحوثا وتحليلات تستند على الأدلة حول توفر وتداول الأسلحة الصغيرة، ديناميكيات الصراعات والجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على تمويل رئيسي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية والحكومة الكندية. وقد تلقى المشروع في وقت سابق منح من الدائرة الفدرالية السويسرية للشؤون الخارجية، وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الألمانية، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية الأمريكية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home.html

يعتبر **جعل عمليات السلام أكثر فعالية** مشروعا ممتدا على مدى عدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لفهم ودعم الجهود الرامية إلى مواجهة فقدان الأسلحة والذخائر من عمليات السلام في جميع أنحاء العالم. ويعالج المشروع هذه المخاوف بأربعة طرق رئيسية وهي تعميق فهم فقدان العتاد من عمليات السلام من خلال سلسلة مؤتمرات إقليمية؛ وتطوير وحدات تدريب تعاونية وإرشادات توجيهية للممارسات المثلى لمكافحة الخسائر؛ والعمل مباشرة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتطوير آليات لتحسين أمن المخزونات والرقابة الإدارية على العتاد؛ وإبراز النتائج والمبادرات مع صانعي السياسات، والمبرمجين، والخبراء في المنتديات الدولية ذات الصلة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ: ايميل ليبرون على البريد الإلكتروني
emile.lebrun@smallarmssurvey.org

يمثل **مشروع مسح الأسلحة الصغيرة** مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف ذات البعد السياساتي المتعلقة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر مسح الأسلحة الصغيرة المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدرا للحكومات وصانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا وهو مشروع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

ويضم مسح الأسلحة الصغيرة طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.smallarmssurvey.org

مسح الأسلحة الصغيرة
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 جنيف، سويسرا

الهاتف: 5777 908 22 41 +
الفاكس: 2738 732 22 41 +
البريد الالكتروني: info@smallarmssurvey.org

ورقة إحاطة لمسح الأسلحة الصغيرة/ مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية ووزارة الشؤون الخارجية الفيدرالية السويسرية.

لمتابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey

www.twitter.com/SmallArmsSurvey

www.smallarmssurvey.org/multimedia